الأمم المتحدة

A/68/351

الجمعية العامة

Distr.: General
26 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقرير المرحلي السادس عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

موجز

بدأ تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وفق ما كان مخططا له، ولا يزال من المستهدف تنفيذها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بالنسبة لجميع العمليات الأخرى في الأمم المتحدة. ويغطي هذا التقرير العمل الجاري حاليا، وكيفية إدارة المخاطر بشكل استباقي لضمان النجاح في التنفيذ.

وكانت الجمعية العامة قد وافقت، في قرارها ٦٠/٢٨٣ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعرض البيانات المالية للأمم المتحدة. وقدم الأمين العام التقرير المرحلي الأول عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ (A/62/806)، وتبع ذلك تقديم تقارير في الأعوام ٢٠٠٩ (A/64/355) و ٢٠١٠ (A/65/308) و ٢٠١١ (A/66/379) و ٢٠١٢ (A/67/344). ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣.

* A/68/150.

180913 180913 13-45852 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أكملت ٢١ منظمة من أصل ٢٤ منظمة داخل منظومة الأمم المتحدة الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما فيها ١٠ منظمات في عام ٢٠١٢. وحصلت جميع هذه المنظمات الإحدى والعشرين على رأي غير مشفوع بتحفظ عن بياناتها المالية الممتثلة للمعايير الدولية، بما يشهد على قدرة منظومة الأمم المتحدة على اعتماد المعايير ومواصلة الامتثال لها. كما أن التنفيذ يسير حسب الجدول الزمني المحدد بالنسبة للمنظمات الأربع المتبقية.

ومطلوب من الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير.

أولا – مقدمة

١ – كانت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق قد أوصت، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحسين نوعية التقارير المالية، وإمكانية المقارنة فيما بينها، ومصداقيتها، على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٢ – وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشروعا مشترك التمويل ينفذ على نطاق المنظومة بأسرها لدعم اتباع نهج متسق لمسألة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ووفقا لذلك النهج، تتحمل كل منظمة في منظومة الأمم المتحدة مسؤولية تنفيذها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويتولى فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية تيسير جهودها وتقديم الإرشادات لها.

٣ – وفي عام ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٠/٢٨٣، على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويسير المشروع قدما نحو هدفه المحدد لتقديم بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ بالنسبة لجميع العمليات الأخرى للأمم المتحدة.

٤ – ويستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزه مشروع التطبيق في الأمم المتحدة ومشروع التطبيق على نطاق المنظومة بأسرها للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣. ويرد في الفرع الثاني وصف للتقدم المحرز على صعيد الأمم المتحدة، بينما يتناول الفرع الثالث التقدم المحرز على نطاق المنظومة بأسرها، ويرد في الفرع الرابع الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

ثانيا – تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

ألف – لمحة عامة

٥ – اتسم المشروع بزيادة التركيز على أنشطة التنفيذ من جانب الأفرقة المحلية المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، وفي الميدان، والبعثات السياسية الخاصة، والمكاتب الأخرى. وجرى الاضطلاع بأعمال هامة من أجل إعداد الأرصدة الافتتاحية لجميع المكاتب، مع إيلاء المزيد من الاستعجال لعمليات حفظ السلام، التي بدأت في إعداد عملياتها المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. كما يسير المشروع على النحو المخطط له من أجل تطبيق هذه المعايير في الموعد المحدد بالنسبة لجميع العمليات الأخرى غير عمليات حفظ السلام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٤٦، إلى الأمين العام أن يكفل إكمال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة في موعد أقصاه عام ٢٠١٤، وأعادت تأكيد أن نظام تخطيط الموارد في المؤسسة سيشكل الركيزة الأساسية لتطبيق الأمم المتحدة لهذه المعايير. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، لجأت اللجنة التوجيهية لمشروع أوموجا إلى خطط الطوارئ للتعامل مع التأخر في نشر أوموجا في ما يتصل بالمواعيد النهائية لتطبيق المعايير. وتعاون مشروعا أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية بشكل وثيق في مواءمة الخطط وتنسيق الأنشطة المشتركة والاستفادة من أوجه التآزر حيثما أمكن ذلك بغرض إحراز أقصى تقدم ممكن في كلا المشروعين.

٧ - وعلى أساس خطة نشر نظام أوموجا، التي بموجبها لن يكون النظام قد نشر بالكامل في جميع المواقع وقت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، صممت ترتيبات انتقالية تستند إلى النظم القائمة، وتم اختبارها ونشرها لضمان تطبيق المعايير في الوقت المحدد. وقد صممت جميع هذه الترتيبات بحيث يمكن استخدام نظام أوموجا حيثما كان ذلك متاحا، وبغرض تيسير النشر النهائي لنظام أوموجا.

٨ - يبين الشكل الأول مخططا للمستوى الأعلى من الأنشطة الرئيسية لكل ربع سنة حتى نهاية عام ٢٠١٥، بصورة مستقلة لعمليات حفظ السلام والعمليات التي لا تتعلق بحفظ السلام.

الشكل الأول

مراحل المشروع والمعالم الأساسية

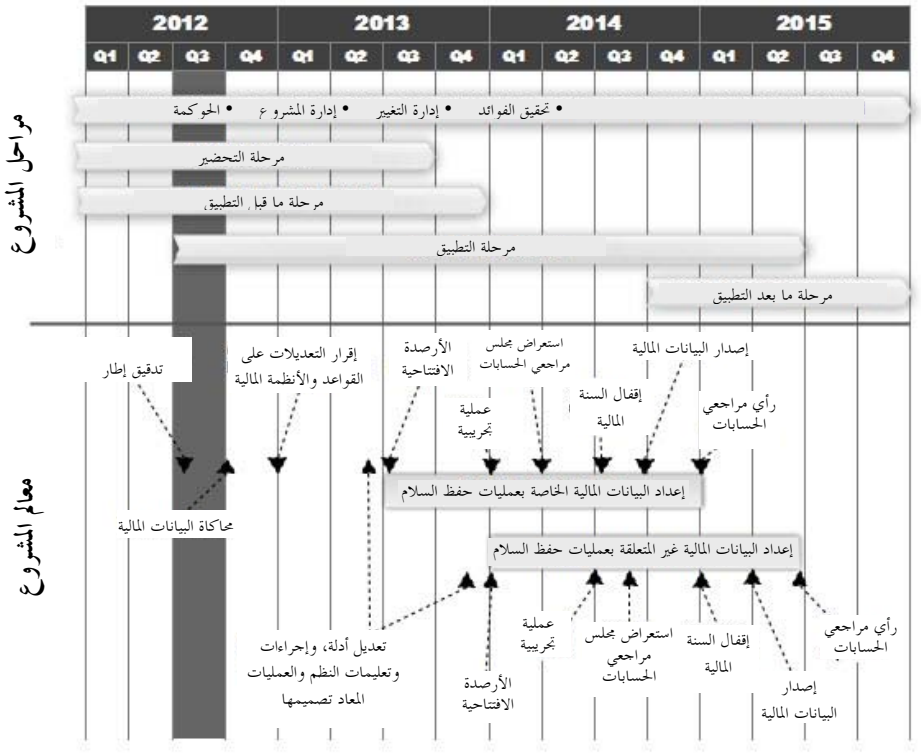

باء – الحوكمة

٩ – مع تحول التركيز إلى مرحلة التطبيق، أعيد تكوين اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في شباط/فبراير ٢٠١٣ بصورة غالبة على مستوى الأمين العام المساعد ولتضم إدارات مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بغرض تعزيز دعم قطاع الأعمال في الإدارة النشطة للمخاطر والقضايا الرئيسية التي ينطوي عليها المشروع. ويرأس اللجنة المراقب المالي، وتضم في عضويتها الأمناء العامين المساعدين للدعم الميداني، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، وأوموجا، ومديري شؤون الإدارة بمكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، ورئيسي الخدمات الإدارية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتجتمع اللجنة التوجيهية شهريا لاستعراض التقدم المحرز في المشروع، مع التركيز بوجه خاص على رصد المخاطر والتخطيط للتخفيف من وطأتها. وتتلقي اللجنة أيضا، في كل اجتماع، إحاطات من فريق أو اثنين من أفرقة التطبيق المحلية حول تقدم أعمالها بوجه عام وما تواجهه من تحديات وحول الجهود المبذولة لإدارة المخاطر.

١٠ – وتم أيضا إنشاء منصب مستقل للتحقق من المشروع يكون شاغله مسؤولا بصورة مباشرة أمام المراقب المالي وذلك بناء على توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمتابعة أفضل الممارسات في إدارة المشروع. ويوفر هذا المنصب تقييما حياديا لسلامة المشروع عن طريق التحقق من موثوقية المعلومات التي تبلغ بها اللجنة التوجيهية، ويوصي بإدخال تحسينات على عمليات الإبلاغ، ويبرز أوجه النقص في متابعة أنشطة التخفيف من المخاطر. وقد رحب مجلس مراجعي الحسابات بهذا المنصب، وأيد تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحقق من جوانب المشروع بغية تحسين إدارة المخاطر ودقة الإبلاغ عن التقدم المحرز.

١١ – وبغية زيادة حجم الانضمام والدعم من جانب الإدارة، فقد أدرجت في اتفاقات كبار المديرين لعام ٢٠١٣ أهداف محددة خاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسوف يقاس امتثال كبار المديرين لخطة تطبيق المعايير في الكيانات من غير عمليات حفظ السلام بمستوى تجهيز الأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نهاية عام ٢٠١٣، وفي عمليات حفظ السلام بمدى حسن توقيت تقديم بيانات مستوفاة وموثوق بها لغرض إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير.

١٢ - وتواصل لجنة الإدارة بصورة منتظمة ومتزامنة استعراض التقدم المحرز في كل من مشروعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا. ودعمت لجنة الإدارة المداولات بين فريق المعايير المحاسبية الدولية ومجلس مراجعي الحسابات، وبخاصة بشأن المسألة المهمة المتعلقة بتعريف المخزون، وشحذت الدعم المقدم لتطبيق المعايير من خلال الحصول على الدعم الشخصي والتعاون من جانب جميع رؤساء المكاتب والإدارات، مع إسداء النصح لهم بالالتزام بالتقييدات والبقاء في حدود الميزانيات المعتمدة.

١٣ - وتقوم اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أيضا باستعراض التقدم المحرز على أساس ربع سنوي، وتركز على التحديات الرئيسية وكيفية التعامل معها. وأولت اللجنة الاستشارية اهتماما خاصا لمعقولية السياسات المحاسبية في ما يتصل بالمخزون نظرا لما يطرحه ذلك من خطورة عالية بالنسبة لتقديم رأي ''لا غبار عليه'' لمراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية.

١٤ - وتمشيا مع التحول العام للتركيز إلى تطبيق المعايير، فإن مدير شعبة الحسابات بمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التابع لإدارة الشؤون الإدارية تولى مهمة الإشراف على الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على اعتبار أنه يتولى مسؤولية إعداد البيانات المالية. ويواصل مكتب إدارة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يتولى مسؤولية تتبع خطط التطبيق وسجلات المخاطر ودعم اللجنة التوجيهية، تقديم التقارير إلى نائب المراقب المالي لتوفير التحقق المستقل من سلامة المشروع.

جيم - إدارة المخاطر

١٥ - ربما يعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أكثر تطبيقات النظم تعقيدا في الأمم المتحدة بالنظر إلى عدد من العوامل. وتقوم اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير، يعاونها مكتب إدارة المشروع، بصورة منتظمة، باستعراض خريطة شدة المخاطر (الشكل ٢)، من أجل ضمان القيام بصورة ملائمة وفي الوقت المناسب باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من وطأتها عند اللزوم.

الشكل الثاني

خريطة تبين شدة المخاطر والقضايا الرئيسية

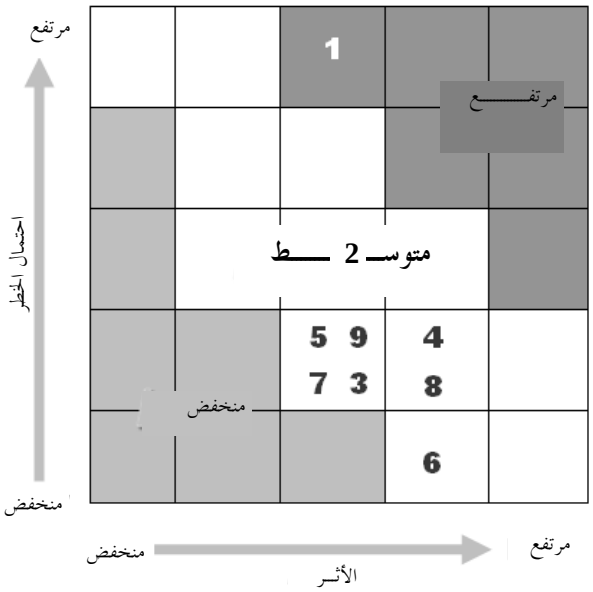

القضايا

القضايا هي الأحداث التي وقعت

١ الجدول الزمني لنشر نظام أوموجا لا يتسق مع الجدول الزمني لإطار الإبلاغ.

المخاطر

المخاطر هي الأحداث التي تقع أولا تقع

٢ تأخر تطبيق نظام أوموجا

٣ انخفاض نوعية بيانات الموارد البشرية في الأرصدة الافتتاحية لحفظ السلام

٤ رأي مشفوع بتحفظ لمراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية

٥ عدم وجود عمليات لتسجيل وحفظ واستكمال سجلات الممتلكات والمنشآت والمعدات بما يساعد على مواصلة التسجيل بصورة مراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦ النظام والعملية غير جاهزين في الموعد المحدد

٧ انعدام الدقة و/أو الامتثال في الإبلاغ الشهري قد يؤدي إلى تقديم صورة غير واقعية عن وضع المشروع

٨ عدم قبول مجلس مراجعي الحسابات بتعريف المخزون

٩ عدم دقة الأرصدة الافتتاحية وتحتاج إلى مراجعة للحسابات

إدارة المشروع

١٦ - يضم تطبيق الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ١٢ من ”الكيانات المبلغة“، حسبما تحددها المعايير. وبذلك، سوف يتعين إصدار ١٢ من البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وليس لدى هذه الكيانات الـ ١٢ ترتيبات متطابقة في مجالي الحوكمة والإدارة أو بنية نظمها الحاسوبية، مما سيؤدي بالتالي إلى تعقيد التحديات المجابهة في تطبيقها للمعايير. ولذلك، فقد أنشأ المشروع خطة عمل منفصلة لتوجيه وإدارة كل تطبيق على حدة.

١٧ - ومن أجل التعامل مع هذا النطاق التنظيمي الضخم والمعقد، تم بدء تنفيذ أداة لإدارة المشروع تنطوي على مهام محلية تفصيلية، يستند إليها ٤٦ من أفرقة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تتبع ما يحرزونه من تقدم شهريا والإبلاغ عنه منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ومن شأن هذا الهيكل لتقديم التقارير أن يسهل عملية رصد تقدم المشروع وما يواجهه من مخاطر، مركزيا ومحليا على السواء، فضلا عن تنسيق الأنشطة وتقاسم المعلومات، من قبيل

استراتيجيات التخفيف من المخاطر. وفي حالة تحديد مخاطر جديدة محليا أو مركزيا، فإن هذا الهيكل يكفل توثيقها بصورة معيارية حتى يمكن، عموما، تحليل المخاطر بصورة أفضل والإبلاغ عنها والتخفيف منها. ويقتضي اتباع نهج اتحادي الطابع في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مع قيام الفريق المعني بالمعايير التابع للأمم المتحدة بتقديم التوجيه المركزي، الرصد الدقيق للتقدم الذي يحرزه كل فريق محلي من أفرقة التطبيق وما يتخذونه من إجراءات للتخفيف من وطأة المخاطر. ولذلك، فإن عملية الإبلاغ الشهرية يتم تتبعها وإبلاغها إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير، في الوقت الذي يتم فيه استعراض نوعية الإبلاغ عن طريق المهمة المنوطة بالتحقق من المشروع وإبلاغ اللجنة التوجيهية بذلك.

١٨ - وبغية تحسين موثوقية عملية الإبلاغ وتنفيذ توصيات جهة التحقق من المشروع، فقد جرى تعزيز عملية الإبلاغ المذكورة أعلاه لكي تشمل ما يلي: (أ) مذكرة تقييم ذاتي شهري تقدم من المشرف التنفيذي المحلي المعني بالمعايير، أو كبير المديرين المسؤول، بغرض تعزيز المشاركة المباشرة لهؤلاء المسؤولين في عملية التطبيق ودعمها؛ (ب) تعليقات من الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية على المسائل الموضوعية ومن مكتب إدارة المشروع على مسائل الإدارة، تقدم إلى الأفرقة المحلية على تقاريرها المرحلية؛ (ج) إحاطات شهرية بالتقدم المحرز تقدم إلى اللجنة التوجيهية من واحد أو اثنين من الأفرقة المحلية خارج المقر واللجان الإقليمية.

الترتيبات الانتقالية

١٩ - على الرغم من أن الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٤٦، أكدت من جديد على أن نظام تخطيط الموارد في المؤسسة سيشكل الركيزة الأساسية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الجدول الزمني لنشر نظام أوموجا لم يتسنَّ مواءمته بالكامل مع الموعدين النهائيين لتطبيق المعايير وهما ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام و ١ كانون الثاني/يناير لجميع العمليات الأخرى. وقد عولجت هذه العقبة عن طريق الترتيبات الانتقالية التي تسبب فيها قرار اللجنة التوجيهية لأوموجا في شباط/فبراير ٢٠١٢ باللجوء إلى خطط الطوارئ للتعامل مع التأخر في نشر النظام. وتفترض استراتيجية تطبيق المعايير، بما فيها التدابير الانتقالية، أن نظام أوموجا سيبدأ تنفيذه في الموعد المقرر وأن أي تأخير في التنفيذ ستكون له آثاره على تطبيق المعايير والتي سيتعين معالجتها حسب الأثر الناجم عن التأخير.

٢٠ - وتقوم الترتيبات الانتقالية أساسا على إدخال تحسينات على نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونظام غاليليو، واستخدام نظام خاص بعمليات حفظ السلام كمنصة لإصدار بيانات معينة، عملا بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي وافقت عليها الجمعية العامة، بالتقليل إلى أدنى حد من إدخال تحسينات على النظم الحالية.

٢١ - وتم إنشاء دفتر أستاذ مواز للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نظام المعلومات الإدارية المتكامل كأساس لإصدار بيانات مالية ممتثلة للمعايير. وعدلت جلسة استعمال قسائم اليومية الحالية بحيث يمكن النقل المباشر لتسويات معاملات نظام الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية من النظم الحالية إلى دفتر الأستاذ الموازي الخاص بالمعايير المحاسبية. وسوف تستخدم تقارير مجهزة خصيصا ومقتطفات من تقارير النظم الحالية كأساس لإعداد القسائم اليومية الموجزة التي ستدرج في دفتر الأستاذ الخاص بالمعايير المحاسبية بغرض توفير مسارات للمعاملات في دفتر الأستاذ الخاص بالمعايير بحيث يمكن مراجعة حساباتها، وللتقليل إلى أدنى حد من التدخلات اليدوية، ومن ثمَّ التقليل من احتمالات الخطأ إلى جانب الاستجابة لشواغل مراجعي الحسابات الخارجيين في هذا الصدد.

٢٢ - وكما جرى إيضاحه في التقرير المرحلي الخامس للأمين العام (A/67/344)، فإن البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالنسبة لكل من عمليات حفظ السلام والعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام سيتم إعدادها من نظام المعلومات الإدارية المتكامل باستعمال دفتر الأستاذ الموازي الخاص بالمعايير المحاسبية وعن طريق وصلة بينية تربط بين أوموجا ونظام المعلومات الإدارية المتكامل. وميزة هذه الاستراتيجية أنها تحد من أثر أي تأخيرات محتملة في تنفيذ نظام أوموجا على الموعد المقرر لإعداد البيانات المالية النهائية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى العملية التجريبية لفترة الستة أشهر الأولى، التي ستعرض نتائجها على مجلس مراجعي الحسابات وفقا لتوصيته. وسيتم تدريجيا تحويل عملية الإبلاغ/التوحيد إلى نظام أوموجا مع استقرار نشره وإتاحته للمزيد من الأماكن.

٢٣ - وبغية تعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في حساب الأصول في البعثات الميدانية، تم تحسين وظيفة إدارة الأصول في نظام غاليليو لتوفير قدرات إضافية لحساب الأصول مثل تسجيل عناصر التكلفة الإضافية واستحداث طريقة ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لحساب الإهلاك. وتستخدم العمليات الأخرى في الأمم المتحدة نظما متباينة وإن كانت على درجة دنيا من التقدم عموما، ويتم جمع معلوماتها عن طريق نماذج معدة على أساس صحائف جدولية مما ييسر نقلها فيما بعد إلى نظام أوموجا.

٢٤ - وتتمثل إحدى العقبات المتصلة بحساب الأصول في عدم وجود نظام موحد ومتكامل عبر الأمم المتحدة لحفظ البيانات العقارية. وتعاونت إدارة الدعم الميداني مع فريقي المعايير المحاسبية الدولية وأوموجا في وضع أداة عن طريق الاستفادة من نظام قائم كانت تستخدمه إدارة الدعم الميداني في تسجيل جميع البيانات العقارية لتلبية متطلبات مشروعي

المعايير المحاسبية وأوموجا سويا في نظام واحد يمكن استخدامه باعتباره تدبيرا انتقاليا لحين النشر الكامل لنظام أوموجا.

٢٥ - وخلافا لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، حيث سيتم نشر أهم الوظائف الأساسية لنظام أوموجا بالكامل خلال السنة الأولى لإعداد بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية للقطاع العام، فإن العمليات الأخرى للأمم المتحدة تواجه تحديا نُظمياً أكبر في ما يتعلق بالامتثال للمعايير. فمقر الأمم المتحدة، ومكتب نيروبي (بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيحصلون على نظام أوموجا اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٤، لكن اللجان الإقليمية الأخرى ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا (وما يدعمانه من كيانات أخرى تقوم بالإبلاغ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مثل مركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) لن يحصلوا على نظام أوموجا إلا في منتصف عام ٢٠١٥. وبغية التخفيف من المخاطر الناشئة عن إدخال التسويات يدويا على مدى فترة مطولة من الزمن، جرى التكليف بإدخال بعض التحسينات الإضافية على نظام المعلومات الإدارية المتكامل، تركز على وظيفة التطبيق التي تدعم تتبع تسليم السلع والخدمات.

٢٦ - وقدِّم عرض تفصيلي لهيكل النظم التي تدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لحين التنفيذ الكامل لنظام أوموجا إلى مجلس مراجعي الحسابات الذي من المتوقع أن يقوم بإجراء استعراض وفحص مفصلين لهذه النظم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وترصد اللجنة التوجيهية عن كثب عملية وضع وتنفيذ جميع التحسينات على النظم لغرض دعم مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال الفترة الانتقالية لحين توفر نظام أوموجا.

حساب المخزون

٢٧ - وفقا لسياسات الأمم المتحدة المحاسبية، فإن الأصناف المحجوزة للبيع والتوزيع الخارجيين، ومخزونات النشر الاستراتيجية، هي وحدها التي تعتبر مخزونات ''مالية'' يتعين الإبلاغ عنها بوصفها أصولا متداولة في البيانات المالية. أما جميع المخزونات الأخرى ''غير المالية'' فتقيد كمصروفات لغرض الإبلاغ عنها في البيانات المالية، على الرغم من أنه سيجري تتبعها وإدارتها باعتبارها مخزونا ماليا. وتعتقد الأمم المتحدة أن هذه المعالجة الحسابية، التي تمكن من تحديد القيمة الدقيقة للمخزون في عمليات حفظ السلام، لا تمتثل فقط للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لكنها تتمشى أيضا مع الممارسات المعمول بها في كثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تم قبولها باعتبارها ممتثلة لتلك المعايير.

ولا يزال يجري تقييم هذه السياسة من جانب مجلس مراجعي الحسابات من حيث امتثالها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المحاسبة المتعلقة بالمخزون

٢٧ - تنص سياسة الأمم المتحدة المحاسبية المتعلقة بالمخزون على ألا تعتبر مخزونا ''ماليا'' إلا الأصناف المحتفظ بها قصد البيع والتوزيع الخارجي، ومخزونات النشر الاستراتيجي، التي يتعين الإبلاغ عنها في البيانات المالية بوصفها أصولا متداولة. وسيقيَّد كل المخزون ''غير المالي'' الآخر كمصروفات لأغراض الإبلاغ في البيانات المالية، على الرغم من أنه سيجري تتبعها وإدارتها باعتبارها مخزونا ماليا. وترى الأمم المتحدة أن هذه المعاملة المحاسبية، التي تيسّر التحكم في التقييم الدقيق للمخزون في عمليات حفظ السلام، ليست ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية فحسب، ولكن تتماشى أيضا مع الممارسة المتبعة في العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، التي قُبلت باعتبارها ممارسات ممتثلة لتلك المعايير. ولا تزال درجة امتثال هذه السياسة للمعايير المحاسبية الدولية قيد التقييم من طرف مجلس مراجعي الحسابات.

٢٨ - وقد طلب مجلس مراجعي الحسابات من الأمم المتحدة تقديم معلومات إضافية لدعم المعالجة المحاسبية التي اقترحتها، القائلة بأن يُعتبر المخزون غير المالي كله ''مصروفات''. وجُمعت معلومات حول السرعة التي يتم بها دوران المخزون غير المالي، فضلا عن الأهمية النسبية لقيمة هذا المخزون، من جميع بعثات حفظ السلام، وقُدمت مؤخرا إلى مجلس مراجعي الحسابات، ومن المتوقع أن تمهد الطريق لقبوله بالسياسةَ التي تتبعها الأمم المتحدة.

٢٩ - وترى الأمم المتحدة أن الاقتراح السابق من مجلس مراجعي الحسابات، القائل بتوسيع تعريف المخزون المالي، سيزيد من مخاطر صدور رأي مشفوع بتحفظ بشأن البيانات المالية، ليس فقط في الوضع الحالي الذي لم يتم فيه النشر الكامل لنظام مناسب لإدارة الأصول والمحاسبة، بل حتى في سيناريو ما بعد نشر نظام أوموجا، وذلك بسبب التحديات الكامنة في مثل هذه المحاسبة في عملية من النوع العسكري.

٣٠ - وكما ورد في التقرير المرحلي الخامس للأمين العام (A/67/344)، ينطوي تقييم المخزون على مخاطر كبيرة يعود معظمها إلى افتقار البعثات الميدانية لنظم خاصة ببعض أصناف المخزون، مثل الوقود وحصص الإعاشة، وعدم وجود وظائف لإدارة الأصول في نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المقر والمكاتب الواقعة خارجه، والافتقار إلى نظام موحد لجرد المخزون لدى جميع العمليات التي لا تتعلق بحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، لا يشمل المعيار المتعلق بالمخزون شرط فترة انتقالية من خمس سنوات لتحقيق الامتثال الكامل،

كما هو الشأن بالنسبة لبعض المعايير الأخرى، مما يُلزم بأن يمتثل هذا المعيار امتثالا تاما عند الاعتماد الأولي للمعايير المحاسبية الدولية.

٣١ - وبدعم فعلي من مجلس مراجعي الحسابات، اتخذت الأمم المتحدة عدة تدابير للتخفيف من خطر التقييم غير الدقيق للمخزون. وفي حين أن تكلفة المخزون ستحدد باستخدام متوسط حركة السعر عندما يُنشر نظام أوموجا نشرا تاما، سوف تستخدم الأمم المتحدة الطريقة الأكثر عملية لحساب تكاليف المخزونات بالنسبة للأرصدة الافتتاحية، وذلك إلى حين الانتقال إلى أوموجا. وعلى سبيل المثال، فإن منهجية التقييم باستخدام السعر المتوسط المرجح الدوري ستخفف من بعض المخاطر المرتبطة بعدم وجود نظام محاسبي جيد للمخزون.

٣٢ - وبالنسبة للبعثات الميدانية، يتيح نظام غاليليو المعزَّز معظم الوظائف، وعلى الرغم من أن إدارة الوقود وحصص الإعاشة تتم خارج نظام غاليليو، فقد أعيدت تهيئة هذا النظام ليقبل التعديلات اليدوية من جداول البيانات، لكي يتم منه إعداد تقرير إجمالي واحد عن المخزون، يشمل حصص الإعاشة والاحتياطيات الاستراتيجية والمحلية من الوقود. وبالنسبة للعمليات التي لا تتعلق بحفظ السلام، سيظل الافتقار إلى النظم يمثل تحديا أكبر إلى حين نشر نظام أوموجا، لكن أحجام مخزوناتها أحجام يسهل التحكم فيها، وسيتم التعامل معها بواسطة أداة تقوم على جداول البيانات، تم تصميمها لالتقاط وإثراء بيانات المخزون قصد الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، والانتقال في نهاية المطاف إلى أوموجا.

دقة الأرصدة الافتتاحية

٣٣ - لا يزال أحد أكبر التحديات التي يطرحها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة يتمثل في إعداد أرصدة افتتاحية دقيقة للأصول والخصوم. ويتفاقم هذا التحدي بالنسبة للأمم المتحدة بسبب حجم وقيمة أصولها، والافتقار إلى نُظم موحّدة أو متكاملة لجميع عملياتها. وكما ورد سابقا (انظر الوثيقة A/69/344، الفقرة ٥١)، يجري التعامل مع إعداد أرصدة افتتاحية دقيقة من منظورين، هما: (أ) كفالة أن يكون جرد الأصول كاملا وقابلا للتحقّق منه؛ (ب) تقييم الأصول باتباع منهجيات تحد من التعقيد.

٣٤ - وقد تم الانتهاء من جرد الأراضي والمباني في جميع عمليات الأمم المتحدة باستخدام قاعدة بيانات تحضيرية لتسهيل انتقالها إلى نظام أوموجا.

٣٥ - وجمعت البعثات الميدانية بيانات جرد شامل للأصول المنشأة ذاتيا، والإيجارات، وترتيبات حق الاستخدام المتبرع بها، ونقّت تلك البيانات ودونتها وتعهدتها. وستقوم إدارة الدعم الميداني بتقييم الأصول المنشأة ذاتيا على الصعيد المركزي، وذلك باستخدام منهجية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية، تسمّى تكلفة الاستبدال المستهلكة. وقد تم تطوير وفحص هذه المنهجية الموحدة للتقييم بمساعدة خبراء، وقبلها مجلس مراجعي الحسابات.

٣٦ - ونظرا لقصر أجل ولايات بعثات حفظ السلام، وافق مجلس مراجعي الحسابات على أن ترتيبات الإيجار في البعثات الميدانية يمكن أن تُعامل على أنها عقود إيجار تشغيلية، وبالتالي لا حاجة إلى رسملتها. أما بالنسبة للعمليات التي لا تتعلق بحفظ السلام، فقد تم تحديد ستة ترتيبات عقارية على أنها عقود تأجير تمويلية تتطلب الرسملة. وسيتم تقييم هذه الترتيبات العقارية باستخدام طريقة تكلفة الاستبدال المستهلكة الوارد وصفها آنفا.

٣٧ - وبالنسبة للبعثات الميدانية، وُضعت مؤشرات الأداء الرئيسية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، ويتم رصدها بانتظام لتتبع أنشطة إدارة الممتلكات الهامة، مثل التحقق العيني من الأصول، واستعراض تناقضات الأصول وتسويتها، وعمليات الشطب، وما إلى ذلك.

٣٨ - وفي نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٣، صدرت تعليمات الإغلاق لعمليات حفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. و توفر هذه التعليمات توجيهات لإعداد الأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، والإجراءات التي يتعين القيام بها لتحديد أرصدة الأصول والخصوم. وقد استكملت هذه التوجيهات بحلقات العمل المشتركة بشأن المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا، التي يرد وصفها في الفقرة ٤٤ أدناه.

٣٩ - وقد أثار تحليل أولي لنوعية بيانات معينة عن الموارد البشرية في البعثات الميدانية، مثل أرصدة الإجازات السنوية، قلقا حول موثوقيتها في دقة الإبلاغ بالالتزامات ذات الصلة في البيانات المالية. وأنشأت إدارة الدعم الميداني فريقا لإجراء عملية تنقية البيانات من أجل التخفيف من هذا الخطر.

٤٠ - وفي ما يخص العمليات التي لا تتعلق بحفظ السلام، قامت المكاتب بالتحقق العيني من المخزونات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهو ما شمل تقييم الأرصدة الختامية في إطار خطة الأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية. وتقوم هذه المكاتب حاليا بالتحضير لعملية التحقق العيني المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتي سوف تؤثر بشكل مباشر على الأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠١٤.

٤١ - وصُممت أداة تستند إلى جداول البيانات لتمكين العمليات التي لا تتعلق بحفظ السلام من الحد من تعقيد تقييماتها. وقد سمحت لها هذه الأداة بتتبع مخزونها في نهاية عام ٢٠١٢، وتحديث تحركات الأسعار لعام ٢٠١٣، وإجراء التحقق العيني لنهاية عام ٢٠١٣ من أجل إعداد أرصدة افتتاحية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠١٤. وبخصوص المكاتب التي لن يتوفر لها نظام أوموجا حتى منتصف عام ٢٠١٥، من المتوقع أن تقدم هذه الأداة دعما مستمرا إلى حين الانتقال إلى أوموجا.

دال - إدارة التغيير

٤٢ - لقد أدى اعتماد استراتيجية جيدة لإدارة التغيير دورا حاسما في إدارة مصالح جهات معنية متنوعة بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. وتكثفت أنشطة إدارة التغيير من خلال زيادة الاتصالات والتدريب. وعلى المستويات الإدارية، ركزت الأنشطة على كسب دعم المديرين للأنشطة العاجلة في بيئة محدودة الوقت والموارد. أما على المستويات التشغيلية، فقد تم التركيز على التوجيه والدعم لعمليات تنقية البيانات وإثرائها لفائدة الأرصدة الافتتاحية، ولإنتاج معاملات ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية بعد بدء التشغيل، وذلك باستخدام مزيج من النظم الحالية ونظام أوموجا.

٤٣ - ونظرا للترابط القوي بين نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية، وبغية التخفيف من عبء إدارة مشروعين منفصلين على الكيانات المنفذة، أدمج المشروعان خططَهما قدر الإمكان، واستفاد كل منهما من تقدم الآخر في مجالات المساعى المشتركة. وعلى سبيل المثال، تقوم أفرقة التنفيذ المحلي البالغ عددها ٤٦ فريقا، والتي أنشئت من أجل مشروع المعايير المحاسبية الدولية، بتقديم الدعم أيضا لتنفيذ نظام أوموجا؛ ومكن ذلك الأفرقة المحلية من التعامل مع عمليتَي التنفيذ كِلتيهما مع الوعي الكامل بأوجه الترابط بينهما. وبالمثل، فإن فريق إدارة التغيير المعني بنظام أوموجا يستخدم مدربين في مجال المعايير المحاسبية الدولية لدعم برنامجه التدريبي، مستفيدا من الخبرة التي اكتسبوها في تلك المعايير؛ ومن المتوقع أيضا أن ييسر ذلك الجهود المشتركة التي يبذلها المشروعان لإدارة التغيير، خصوصا أن المعايير المحاسبية الدولية تنفذ من خلال نظام أوموجا إلى حد كبير.

٤٤ - وسعى المشروعان حثيثا إلى إيجاد حلول مشتركة لإعداد البيانات وتحويلها، وهما يواصلان رعاية العديد من الأنشطة المشتركة، وخاصة حلقات العمل المتعلقة بالأرصدة الافتتاحية وخطط التنفيذ التام لنظام أوموجا. وتعاون المشروعان أيضا على تنظيم دورات أسبوعية للتعلم، سواء في المواقع أو على الإنترنت، لتمهيد الطريق للتدريب الرسمي على أوموجا مع ضم عمليات المعايير المحاسبية الدولية. ويتعاون المشروعان تعاونا وثيقا لضمان

إدماج المعلومات ذات الصلة بالمعايير المحاسبية الدولية في التوجيهات التشغيلية لجميع المواد التدريبية والإجراءات المكتبية المتعلقة بنظام أوموجا.

٤٥ - وبالتعاون مع مشروع أوموجا وإدارة الدعم الميداني، نظم فريق المعايير المحاسبية الدولية ثلاث حلقات عمل في أيار/مايو ٢٠١٣، في مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي، أوغندا، ومركز الخدمات العالمي في برينديزي، إيطاليا، استهدفت كبار الموظفين الماليين ووحدات المحاسبة الذاتية في بعثات مناطق غرب أفريقيا، وشرق أفريقيا، والبحر الأبيض المتوسط، على التوالي، وذلك بغية البناء على حلقة عمل إدارة الدعم الميداني بشأن المعايير المحاسبية الدولية، المعقودة في نيروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتعزيز استعداد تلك البعثات للأرصدة الافتتاحية والمعاملات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، إلى حين نشر نظام أوموجا. وناقش فريق أوموجا أيضا خطط الانتقال إلى تنفيذ النظام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، عرض فريق إدارة الدعم الميداني منهجيات تقييم الأصول العقارية. وركزت حلقة عمل رابعة عقدت في آب/أغسطس ٢٠١٣ في عنتيبي بشكل كبير على تحويل البيانات إلى نظام أوموجا ووضع الصيغة النهائية للأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية.

٤٦ - وتُعقد أيضا مؤتمرات أسبوعية عن طريق الفيديو مع جميع المكاتب المعنية في المقر وخارجه لإطلاعها على المستجدات ومناقشة التقدم المحرز. وأعيد إصدار رسالة إخبارية بشأن المعايير المحاسبية الدولية في تموز/يوليه ٢٠١٣ لإطلاع جميع موظفي الأمم المتحدة بانتظام على التقدم المحرز في التنفيذ وتأثيره على العمليات والممارسات الحالية.

التدريب

٤٧ - أتم حوالي ١ ٦٠٠ موظف دورة تدريبية حاسوبية للتوعية بالمعايير المحاسبية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل العدد الإجمالي لمن تم تدريبهم إلى حوالي ٩ ٦٠٠. وقُدِّم التدريب بواسطة الحاسوب على مستوى العمل لمن يتأثرون مباشرة بالمعايير إلى حوالي ٢ ١٠٠ موظف، ليبلغ المجموع نحو ٨ ٣٠٠، متجاوزا بذلك الهدف الأصلي المحدد بـ ٧ ٥٠٠ موظف. وقُدمت تدريبات متوسطة في المواقع، استهدفت الموظفين الماليين وغير الماليين المعنيين بإعداد الأرصدة الافتتاحية، استفاد منها ١ ٣٠٠ موظف، واضطلع بها ١٣٠ مدربا تم تدريبهم في وقت سابق في سلسلة من دورات لتدريب المدربين في المقر وفي الميدان. وبذلك يكون برنامج التدريب المتوسط قد وصل إلى ٣ ٣٠٠ موظف منذ إنشائه.

٤٨ - وإلى حد كبير، تم توسيع نطاق التدريب بواسطة برنامج تدريبي مكثف أطلقه في بعثات حفظ السلام كل من فريق الأمم المتحدة وفريق إدارة الدعم الميداني المعنيان بالمعايير المحاسبية الدولية، استعدادا للشروع في الأنشطة المتصلة بهذه المعايير في البعثات. وبدأ نهج تدريبي من شقين (التدريب بإشراف مدرب والتدريب الحاسوبي) ليشمل مستخدمي المعايير المحنكين وغير المحنكين على حد سواء. وقدمت البعثات دعما كبيرا لهذه المساعي من خلال المشاركة المنتظمة.

٤٩ - ومن المقرر أن تبدأ في الربع الأول من عام ٢٠١٤ دورات تدريبية متقدمة لنحو ١٠٠ موظف مالي يشاركون مباشرة في إعداد البيانات المالية، رهنا بإتمامهم الدورات التدريبية المتوسطة. وسوف تتكرر هذه الدورات مع بعض التعديلات حسب تغير مشهد النظم مع بدء تشغيل نظام أوموجا تدريجيا واستبدال الأنظمة الحالية.

٥٠ - ويبين الشكل الثالث التقدم المحرز في التدريب على المعايير المحاسبية الدولية.

الشكل الثالث

التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣)

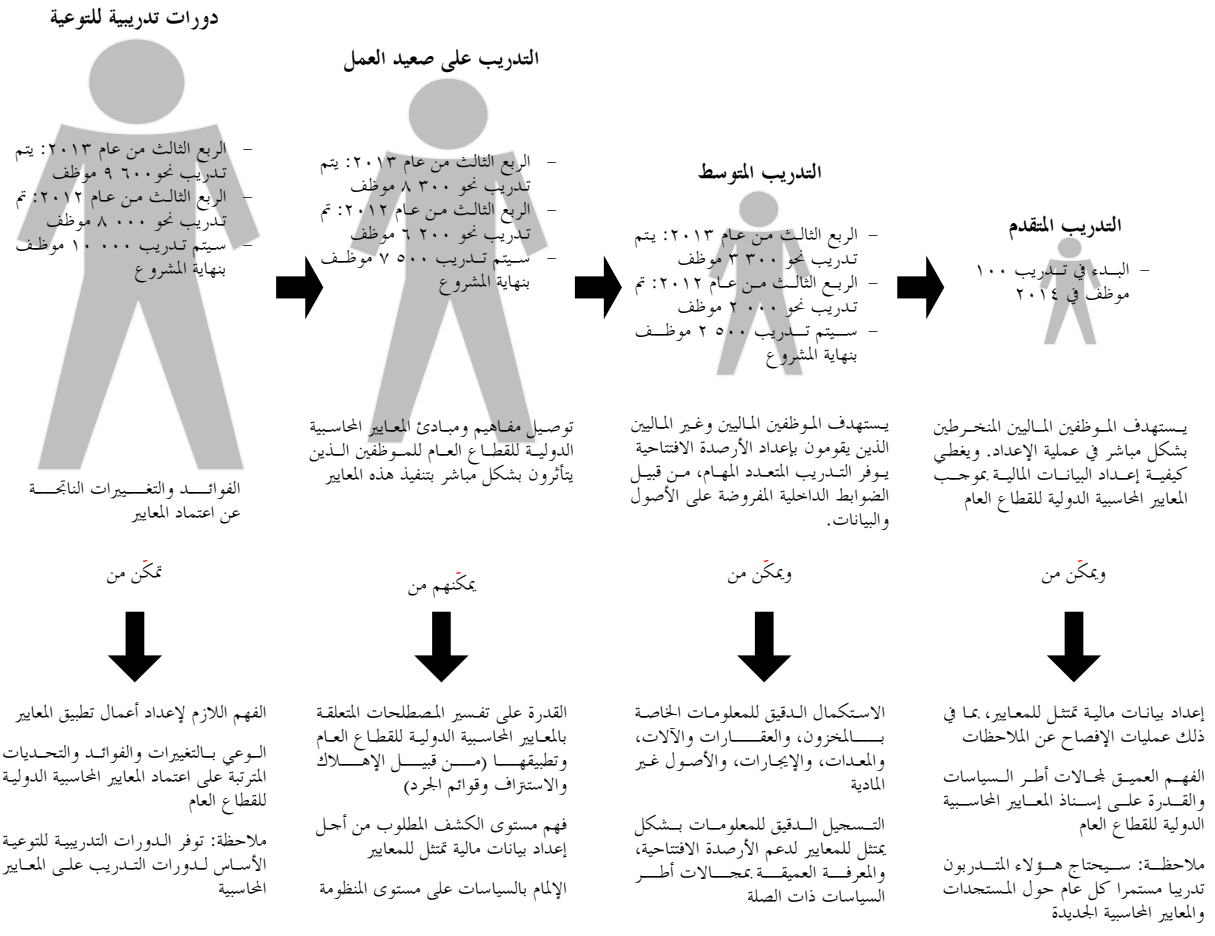

هاء – الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥١ – على الرغم من كونها أكثر تفصيلا بكثير من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، فإن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي مجموعة من المعايير القائمة على مبادئ وتحتاج إلى التكيُّف مع نموذج العمل في كل منظمة. وقد أصدرت منظومة الأمم المتحدة، من خلال فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، عدة ورقات توجيهية سعيا منها إلى تحقيق التجانس في تفسير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حسبما تنطبق على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، اضطلعت الأمم المتحدة بعمل إضافي كبير بغرض تطبيق المعايير الفردية على نموذجها في العمل. ونتيجة لذلك، صدر إطار سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في آب/أغسطس ٢٠١٢ بعد مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة. وصدرت طبعة ثانية من إطار سياسات المعايير المحاسبية الدولية في آب/أغسطس ٢٠١٣ للتعامل مع تعليقات ومقترحات مجلس مراجعي الحسابات والاستجابة للتعقيبات الواردة من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٥٢ – ووافقت الجمعية العامة، في الجزء رابعا من قرارها ٢٤٦/٦٧، على التعديلات المقترحة على النظام المالي للأمم المتحدة من أجل الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأحاطت علما بالتغييرات المقترحة في القواعد المالية. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، أصدر الأمين العام الصيغة المنقحة للنظام المالي والقواعد المالية (ST/SGB/2013/4)، شريطة ألا يبدأ سريانها حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بالنسبة للميزانية العادية، والصناديق الاستئمانية، والحسابات الاحتياطية والخاصة، عدا حسابات حفظ السلام.

٥٣ – وأضيف إلى التوجيه الرفيع المستوى الخاص بالأمم المتحدة في إطار سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توجيهٌ تشغيلي أكثر تفصيلا في ١٩ وثيقة توجيهية مؤسسية، مكتوبة لجمهور تشغيلي ربما لا يحظى سوى بقدر محدود من المعرفة بالمعايير المحاسبية الدولية أو من التدريب عليها. وتغطي هذه الوثائق مجالات مثل الممتلكات والمنشآت والمعدات، والأصول غير الملموسة، والمخزونات، والتأجير، واستحقاقات الموظفين، ومبدأ الإنجاز، والأدوات المالية، وترتيبات التمويل، ومخصصات انخفاض القيمة، والالتزامات الطارئة، والإبلاغ القطاعي. ويُنتظر الانتهاء قريبا من اثنتين من الوثائق التسع عشرة لا تزالان قيد الاستعراض.

٥٤ – وقد أقرت الوثائق التوجيهية المؤسسية من خلال فريق افتراضي يعمل بمثابة ”مركز امتياز“ يشمل ممثلين عن إدارات المقر، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، والبعثات الميدانية، ويعتمد اعتمادا كبيرا على المؤتمرات الأسبوعية المنعقدة عن طريق الفيديو

بغية تسوية المسائل والوفاء بالآجال الزمنية الصارمة. ويعالج هذا العمل شاغلا رئيسيا عبَّر عنه مجلس مراجعي الحسابات.

٥٥ - وترد إرشادات أكثر تفصيلية بشأن التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال إجراءات تشغيل موحدة تُحدِّد من يؤدي ماذا ومتى وكيف، وتتولى فرادى المكاتب إعداد هذه الإجراءات من أجل مواجهة المتطلبات المحلية. ويضاف أن إجراءات التشغيل الموحدة هي جهد تعاوني للغاية تشارك فيه البعثات الميدانية ومكاتب أخرى.

٥٦ - وأخيرا، يجري إعداد دليل مالي. وسوف يجمع الدليل السياسات والإرشادات والإجراءات المكتبية اللازمة لإرشاد التطبيق المتسق للسياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في جميع عمليات وهيئات الأمم المتحدة.

واو - تحقيق المنافع

٥٧ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٤٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى الأمين العام أن يكفل تحقيق الفوائد من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالكامل. وفي وقت سابق، كان الأمين العام قد حدد في تقريره المتعلق بالاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي خمس منافع رئيسية ترتبط باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي: (أ) تحسين المراقبة الداخلية والشفافية؛ (ب) مواكبة أفضل الممارسات المحاسبية؛ (ج) توافر معلومات أشمل عن التكاليف؛ (د) تحسين سجلات المعدات غير المستهلكة؛ (هـ) تحسين اتساق البيانات المالية وقابليتها للمقارنة (A/60/846/Add.3، الفقرة ١٥).

٥٨ - وكان مجلس مراجعي الحسابات قد أوصى (A/66/151، الفقرة ٢١) بأن تضع الأمم المتحدة خطة لتحقيق الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية وبرنامجا لإدارة التغيير على صعيد المنظمات لأجل المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك خطة اتصالات، وأن تحدد التغييرات والفوائد التي ستجلبها تلك المعايير، والطريقة التي ينبغي أن تأخذ بها الإدارة العليا في كل إدارة ومكتب لتولي زمام الأمور ودفع عملية تحقيق الفوائد المرجوة.

٥٩ - وبناء على توصية المجلس، أُدمج التخطيط لتحقيق الفوائد بخطة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ووافقت اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الهيكل التفصيلي للخطة في آذار/مارس ٢٠١٢، وعُرض هذا الهيكل على الجمعية العامة في التقرير المرحلي الخامس للأمين العام (A/67/344). وعلَّق المجلس بأن هيكل الخطة ونطاقها المقترحين يتسقان عموما مع أفضل الممارسات لقياس الفوائد بشكل موثوق.

٦٠ - وقد أُرجئ إتمام خطة تحقيق الفوائد، المزمع إعدادها في نهاية عام ٢٠١٢، لوجود صعوبات في تأمين المساعدة المهنية الخارجية وعدم قدرة فريق الأمم المتحدة على تكريس وقت ملائم لهذا النشاط دون الإخلال بإعداده للأرصدة الافتتاحية ودعم تصميم نظام أوموجا واختباره. ومع ذلك، فقد أُحرز بالفعل بعض التقدم ويُنتظر إتمام الخطة بحلول نهاية عام ٢٠١٣ لعرضها على كبار المديرين في وقت مبكر من عام ٢٠١٤.

٦١ - وبالرغم من الافتقار إلى خطة منهجية، فقد أدى التطبيق التدريجي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ عام ٢٠٠٩ إلى تحقيق بعض منافع تلك المعايير بالرغم من أن القواعد المحاسبية المتعلقة بتحقيقها تظل غير محدَّدة.

٦٢ - وربما يتوفر الآن، للمرة الأولى، مخزون كامل من الأصول العقارية، بما في ذلك جميع ترتيبات حقوق الاستخدام المتعلقة بالأصول المملوكة والمؤجرة والممنوحة. وقد جُمعت البيانات من أكثر من ٩٠٠ من الترتيبات العقارية، بما في ذلك الممتلكات، والتأجير (حيث تعمل الأمم المتحدة كمالك)، والاستئجار (حيث تعمل الأمم المتحدة كمستأجر)، وتم تحليل البيانات فرديا وتصنيفها عملا بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويجري أيضا الاستعراض الفردي لترتيبات الإيجار بغرض التمييز بين عنصر الاستئجار وسائر تكاليف الصيانة، دعما لحساباتها المنفصلة. كما تتبلور سريعا معالم المخزون وتقييم الأصول المبنية ذاتيا. وسوف يحسِّن ذلك إدارة الأصول ويفضي إلى مزيد من شفافية التكاليف.

٦٣ - وأفرز الحساب الكمي للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، مثل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، دقة أكبر في حفظ سجلات البيانات الأساسية وتقييم التكاليف الحقيقية للعمليات. وتتوفر لعمليات حفظ السلام، ربما لأول مرة، صورة شاملة عن حالة استهلاك أصولها من جميع الفئات وفي مختلف البعثات، الأمر الذي قد يكون مفيدا للغاية في التخطيط للموارد المطلوبة لتجديد الأصول. وقد بلغ حجم الالتزامات غير المصفاة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أدنى مستوياته على الإطلاق نتيجة للتأثيرات المجتمعة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبدء تنفيذ نظام أوموجا.

٦٤ - وفي الآونة الأخيرة، أنشأت عمليات حفظ السلام سجلا أسبوعيا للرصد المنتظم للتقدم المحرز في إعداد الأرصدة الافتتاحية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يشمل مؤشرا رئيسيا للأداء، بعنوان ”المسؤولية المادية عن المنشآت والمعدات“، من أجل التعقب الأفضل للتفتيش عن الأصول.

زاي – إدارة بعض التأثيرات الرئيسية للمعايير

٦٥ – تقتضي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إعداد بيانات مالية سنوية، وبالرغم من أن المعايير لا تتناول مسألة مراجعة الحسابات، فقد جرت الموافقة على المراجعة السنوية للبيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيكون لإعداد ونشر البيانات المالية استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى الانتقال إلى المراجعة السنوية للحسابات، تأثير على عبء العمل الواقع على عدة جهات رئيسية من أصحاب المصلحة.

٦٦ – وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعدت الأمانة العامة وقدمت إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ورقة غرفة اجتماعات بشأن آثار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عمل الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، ومجلس مراجعي الحسابات، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة، على النحو الموجز أدناه.

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٦٧ – سيتعين على اللجنة الاستشارية أن تستعرض في كل عام تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة، وهو الاستعراض الذي تجريه حاليا كل عامين في غير سنة الميزانية. وحينما يضاف تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بالنسبة لجميع الهيئات عدا عمليات حفظ السلام، فإن عدد التقارير الإضافية التي سيكون على اللجنة الاستشارية استعراضها أثناء دورة الخريف لسنة الميزانية سيصل إلى ٣٢ تقريرا. وستؤثر هذه الزيادة في عدد التقارير المشمولة بالاستعراض على كل مرحلة من دورة حياة تقارير اللجنة (جلسات الاستماع، والدورات التنفيذية، والمشاريع). وتتطلب الجداول الزمنية لإعداد البيانات المالية ومراجعتها ونشرها جدولا زمنيا مرنا ومضغوطا إلى حد ما لاستعراض اللجنة الاستشارية.

اللجنة الخامسة

٦٨ – في غير سنة الميزانية (السنة الفردية)، حينما يجري عرض ومناقشة البيانات المالية وتقارير مراجعة الحسابات لكل الهيئات، وفقا لأفضل التقديرات المستندة إلى خبرة الماضي، تعقد اللجنة الخامسة في المتوسط ٥ أو ٦ جلسات مدة كل منها ثلاث ساعات. وفي سنة الميزانية، حينما لا توجد بيانات مالية لهذه الهيئات، تشير أفضل التقديرات المماثلة إلى أن مداولات اللجنة تتطلب في المتوسط ما بين ٢,٥ و ٣ جلسات مدة كل منها ثلاث ساعات. ولذا، فإنه من المرجح أن يتطلب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اجتماع اللجنة الخامسة، في المتوسط، ٥ أو ٦ جلسات مدة كل منها ثلاث ساعات خلال الدورة الرئيسية

في كل عام لاستعراض البيانات المالية الممتثلة للمعايير وما يرتبط بها من تقارير مراجعة الحسابات، إضافة إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات المجلس.

الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

٦٩ - يمكن بوجه عام تقسيم المجالات الرئيسية للتأثير على الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من حيث الوتيرة إلى نفقات متكررة وغير متكررة، ومن حيث الفئات المستهدفة إلى دوائر مالية وغير مالية.

٧٠ - وشهدت جميع المنظمات لفترات طويلة طلبا كبيرا من جانب دوائرها المالية وغير المالية على التطبيق الأولي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشمل ذلك تعديلات وتطويرات في نظم تخطيط موارد المؤسسة للعمليات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية، وإعداد نظم دعم أخرى لتلبية متطلبات الكشف عن المعلومات الإضافية في الملاحظات على البيانات المالية.

٧١ - كما أن التأثيرات المتكررة آخذة في أن تصبح أكثر وضوحا مع الخبرة المكتسبة عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتُعرض بإيجاز أدناه التأثيرات المتكررة الأكثر شيوعا.

٧٢ - وتتسم البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بتعقيد أكبر كثيرا من تلك المعدة وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ولهذا التعقيد تأثيرات متكررة متعددة: (أ) يحتاج أفراد الدائرة المالية، خصوصا أولئك المكلفين بإعداد البيانات المالية، إلى تدريب أوسع وأكثر تواترا لكي يلموا بالمتطلبات الجديدة النابعة من المعايير الجديدة أو المعدلة؛ (ب) تقتضي المتطلبات الإضافية والمتنوعة من المعلومات المشاركة المتواصلة لدائرة غير مالية كبيرة في إيجاد المعلومات الإضافية والحفاظ عليها والإمداد بها؛ ويشمل ذلك التدريب والصيانة الدوريين لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة وما يرتبط به من نظم التزويد بالمعلومات للبيانات المالية؛ (ج) يتطلب استعراض مراجعة الحسابات للمعلومات الجديدة تقوية آليات الرقابة الداخلية بغية توفير تأكيدات ملائمة للإدارة ولمراجعي الحسابات الخارجيين بشأن مصداقية مثل هذه المعلومات؛ (د) تتطلب معايير التقييم الصارمة للأصول والخصوم خدمات مهنية خارجية مثل الاكتواريين والمقيِّمين المعتمدين؛ (هـ) أوجد نطاق الأصول المدرجة في البيانات المالية، في بعض الحالات، مجموعة جديدة من وظائف محاسبي الأصول ذوي الخليط من مهارات إدارة الممتلكات والمحاسبة.

٧٣ - وتفرز المراجعة السنوية للحسابات أيضا عمليات إقفال حسابات أكثر تعقيدا في كل عام، والمزيد من رصد الموارد دعما لعملية المراجعة الخارجية للحسابات، إضافة إلى زيادة رسوم المراجعة الخارجية للحسابات. وفي المتوسط، فإن البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تزيد بنسبة تتراوح بين ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة عن تلك المعدة وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يطرح عبئا إضافيا لترجمتها ونشرها، علاوة على زيادة التكاليف ذات الصلة.

٧٤ - ويفرض التطور المستمر في دينامية المعايير من خلال الاجتماعات الفصلية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عبئا أيضا على الدائرة المالية لرصد وإدماج وتنفيذ التغيرات في المعايير، بما في ذلك تحديث إطارها التنظيمي الداخلي لكي يظل ممتثلا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

مجلس مراجعي الحسابات

٧٥ - لن تؤدي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى زيادة عدد التقارير التي سيعدها مجلس مراجعي الحسابات سنويا فحسب، بل ستوسع أيضا نطاق مراجعة الحسابات نظرا لإضافة بنود جديدة في البيانات المالية. وقد سبق لمجلس مراجعي الحسابات أن أشار إلى وجود حاجة إلى إعادة النظر في كيفية اضطلاع المجلس بعمل المراجعة الخارجية للحسابات، وتعامل الإدارة مع هذه المسألة، وتوافقها مع الجدول الزمني الذي تحدده الجمعية العامة.

٧٦ - وسعيا للتعامل مع العدد المتزايد من التقارير، كان مجلس مراجعي الحسابات قد اقترح تبسيط شكل تقريره المطول عن كل كيان على حدة، وذلك باختصار المحتوى بحيث ينصب التركيز على المسائل المالية ومسائل المراجعة الداخلية والامتثال وعلى مجموعة محدودة من المسائل الإدارية الخاصة بكل كيان؛ وبالنسبة للكيانات التي يعتبر أنها لا تنطوي سوى على القليل من المخاطر، اقترح المجلس الاقتصار على إصدار رأي من مراجعي الحسابات، على ألا يصدر التقارير المطولة بشأنها إلا في حال التوصل إلى استنتاجات استثنائية. وعلاوة على ذلك، اقترح المجلس تحقيق التوازن بين تناول المسائل الإدارية بقدر أقل على مستوى كل كيان وبين إصدار عدد محدود من التقارير بشأن مواضيع محددة كل سنة، تتعلق بمسائل إدارية كبرى مختارة يقترحها المجلس.

٧٧ - ومع ذلك، اعتمدت الجمعية العامة توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يواصل مجلس مراجعي الحسابات ممارسته الحالية المتمثلة في إعداد تقارير موجزة وكذلك تقارير كاملة عن كل كيان، حيث ترى اللجنة الاستشارية أن التقارير الكاملة لها قيمتها.

حاء – مشروع الميزانية والنفقات

٧٨ – وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٣/٦٠، على تخصيص موارد للمشروع في إطار ميزانية إرشادية قدرها ٢٣ مليون دولار. إلا أن تلك الميزانية تعتمد على نحو مستقل لكل دورة مالية في إطار الميزانية العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام.

٧٩ – وترد أدناه حالة نفقات المشروع حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	النفقات				
أوجه الإنفاق	الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣[أ]
الميزانية العادية					
الوظائف	٣٧٠,٤	١ ٢٧٠,٦	١ ١٦٤,١	١ ١٥٦,٥	٨٨٠,٩
المساعدة العامة المؤقتة	-	-	٣٧٠,٦	٣٨٩,٧	٥٧٣,٦
الخبراء الاستشاريون	-	-	٢٧٢,٩		-
السفر	١٠,٢	٤٦,٦	١٤٩,٧	١١٣,٠	٦١,٩
الخدمات التعاقدية	١٦,٤	٠,٣	٢٠,٥	١١٧,٩	١٤,٢
نفقات أخرى	١٠,٩	٢٤,٢	٤٣,٦	٣٣,٦	٥,٥
مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٤٠٧,٩	١ ٣٤١,٧	٢ ٠٢١,٤	١ ٨١٠,٧	١ ٥٣٦,١
الأنشطة المشتركة التمويل	٤٢٧,١	٧٣٢,٢	٠,٠[ب]	٥٣٤,٧	٠,٠[ب]
المجموع الفرعي	**٨٣٥,٠**	**٢ ٠٧٣,٩**	**٢ ٠٢١,٤**	**٢ ٣٤٥,٤**	**١ ٥٣٦,١**
حساب دعم عمليات حفظ السلام					
المساعدة العامة المؤقتة	٣٢٤,٢	٥٤٧,٦	٥٩٩,١	١ ٤١٤,٢	٩٢٩,٩
الخبراء الاستشاريون	-	-	٢٣٢,٥	٦ ١٩٤,٥	٣ ٤٢٥,٥
السفر	-	٢,٦	٢٧,١	٥٢٠,٨	٣٣٢,٨
نفقات أخرى	-	-	-	٥١,٧	٣,٧
المجموع الفرعي	**٣٢٤,٢**	**٥٥٠,٢**	**٨٥٨,٧**	**٨ ١٨١,٢**[ج]	**٤ ٦٩١,٩**
المجموع	**١ ١٥٩,٢**	**٢ ٦٢٤,١**	**٢ ٨٨٠,١**	**١٠ ٥٢٦,٦**[د]	**٦ ٢٢٨,٠**

(أ) تمثل النفقات الفعلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣.

(ب) تقدر الاحتياجات بحيث يمكن تغطيتها بالكامل من الرصيد المعاد جدولته من فترات السنتين السابقة.

(ج) يمثل الاعتماد التناسبي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والاعتماد المنقح المخصص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والمبلغ التناسبي المقدر لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(د) لا يشمل مجموع الاعتماد البالغ مليوني دولار تحت بند الأموال الخارجة عن الميزانية المخصصة للجان الإقليمية والمكاتب الموجودة خارج المقر.

٨٠ - وعلى نحو ما سبق ذكره (انظر A/67/344، الفقرة ٧٤)، فإن النقص في الموارد هو أحد المجالات المثيرة للقلق التي أبرزها مجلس مراجعي الحسابات. وتُلقي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، علاوة على باقي المشاريع التحويلية مثل مشروع أوموجا، أعباء مالية إضافية على كاهل المنظمة بأسرها، وهي أعباء ينبغي تحملها في إطار الموارد المتاحة حاليا.

٨١ - ويموَّل الفريق المركزي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من مزيج من الموارد يضم أربع وظائف ممولة من الميزانية العادية وأربع وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة من حساب دعم عمليات حفظ السلام. ويشتمل الفريق على توليفة من المهارات المتخصصة التي لم يكن من السهل مراكمتها على مر الزمن والتي عُززت بعناية حتى تتمكن من دعم المهام الشاملة لعدة قطاعات التي يقتضيها تحقيق امتثال جميع عمليات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعزز هذا الفريق أيضا عدد قليل من فرادى المتعاقدين الذين يُستخدمون لما لهم من معارف وخبرات متخصصة. والفريق قادر، على المستوى الجماعي، على إتاحة تلك الطائفة الواسعة من الخبرات اللازمة لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة.

٨٢ - وسوف يشكل هيكل النظم المعقد الداعم للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى حين النشر الكامل لنظام أوموجا في جميع عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك النشر التدريجي لنُظم أوموجا المؤسِّس والموسع ١ والموسع ٢، واستمرار الاستعاضة عن النظم الحالية الداعمة للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أعباء ثقيلة على كاهل هذا الفريق المركزي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى بعد تطبيق تلك المعايير في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بكثير.

٨٣ - وإقراراً بالحقيقة المذكورة أعلاه، علاوة على ضرورة إبقاء الموارد في حدود الميزانية، يسعى المشروع إلى الحد من التكاليف قدر الإمكان، مع اقتراح الحد الأدنى الممكن من المبالغ في كل دورة مالية، دون المساس بالقدرة على إدارة التنفيذ، وذلك في إطار الجهد الرامي إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد لأطول مدة ممكنة حتى النشر الكامل لنظام أوموجا.

ثالثا – تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها

٨٤ – أصدرت عشرة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أول بياناتها المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢، إضافة إلى ١١ مؤسسة سابقة كانت قد أصدرت بياناتها المالية الممتثلة لتلك المعايير في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وحصلت جميع المؤسسات الإحدى وعشرين على آراء ”غير مشفوعة بتحفظات“ من مراجعي الحسابات بشأن ما قدمته من بيانات مالية لعام ٢٠١٢، وهو ما يمثل إنجازا كبيرا في تطبيق المعايير ودعم الامتثال لها على حد سواء.

٨٥ – ومن المقرر أي يبدأ كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة السياحة العالمية في تطبيق هذه المعايير في عام ٢٠١٤.

٨٦ – ويتضمن المرفق لهذا التقرير قائمة بأسماء المنظمات الأربع والعشرين وتواريخ تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتواصل تلك المنظمات العمل بالتعاون فيما بينها من خلال فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية، سعيا لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو لتحقيق أهداف ما بعد التطبيق الخاصة بها. وتواصل فرقة العمل تلقي الدعم من الفريق المنشَأ على نطاق المنظومة الذي تشترك تلك المؤسسات في تمويله.

٨٧ – ولفرقة العمل والفريق المنشَأ على نطاق المنظومة أربع فئات رئيسية من الأنشطة التي يضطلعان بها لدعم وتعزيز المنظمات في مجال الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويرد بيانها أدناه

ألف – التفاعل مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٨٨ – يواصل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تنقيح المعايير ووضع التوجيهات على أساس فهمه لاحتياجات مستخدمي البيانات المالية لكيانات القطاع العام، سعيا لتحسين مستوى الشفافية والمساءلة. ويطلب المجلس تقديم تعليقات في عدة مراحل من العملية التي يقوم بها قبل إصدار معايير جديدة أو معايير منقحة؛ كما يعقد اجتماعات فصلية لمناقشة واعتماد التغييرات المدخلة على المعايير والتوجيهات.

٨٩ – وتتابع فرقة العمل عن كثب عمل المجلس لما يترتب عليه من آثار بالنسبة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للفريق المنشَأ على نطاق المنظومة في رصد عمل المجلس وإبداء التعليقات بشأن ما يصدره المجلس من وثائق نيابة عن فرقة العمل. وشارك هذا الفريق، بتوجيه من فرقة العمل، في اجتماعات المجلس الفصلية ونقل آراء منظومة

الأمم المتحدة بشأن مشاريع المقتضيات المحاسبية التالية المعروضة ليعلق عليها الجميع، وهي: (أ) ورقة تشاور عن برنامج عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة ٢٠١٣ -٢٠١٤؛ (ب) المرحلة الثانية من الإطار المفاهيمي: عناصر البيانات المالية ومبدأ الاعتراف؛ (ج) المرحلة الثالثة من الإطار المفاهيمي: قياس الأصول والخصوم في البيانات المالية؛ (د) المرحلة الرابعة من الإطار المفاهيمي: شكل التقارير المالية المعدَّة للأغراض العامة.

باء - التوجيهات المحاسبية

٩٠ - بعد أن تم التسليم بأنه قد جرى في عام ٢٠٠٧ إنشاء منهاج مستقر على نطاق المنظومة لسياسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تحول تركيز الفريق المنشَأ على نطاق المنظومة إلى إعطاء التوجيهات بشأن متطلبات محددة تتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، استنادا إلى الاحتياجات الحالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي مستهل عام ٢٠١٣، وضع الفريق ورقة مسائل تقنية بشأن استحقاقات الموظفين، ركز فيها على تصنيف تلك الاستحقاقات، واستعراض التصنيف على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتقييم التغييرات المُدخلة على المعايير التي يمكن أن تؤثر على التصنيف مستقبلاً. واستعرضت الورقة أيضا افتراضات التقييم الاكتواري وترحيل سعر الخصم واستخدامه. وعرضت الورقة على فرقة العمل في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ويتوقع أن تُعتمد في اجتماعها المقبل في تشرين الأول/أكتوبر بعد إدراج تعليقات الأعضاء.

جيم - مجموعات التركيز العاملة

٩١ - مع ازدياد عدد المنظمات التي عمَّقت فهمها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتحول تركيز التعاون على نطاق المنظومة إلى المسائل التقنية المحددة والآثار العملية الناجمة عن مواصلة الامتثال لتلك المعايير، دأبت فرقة العمل كل سنة على إنشاء مجموعات تركيز مواضيعية يقودها أعضاء من فرقة العمل وتستفيد من الدعم الذي يقدمه لها الفريق المنشَأ على نطاق المنظومة. وخلال عام ٢٠١٣، واصلت مجموعتان أنشئتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق بلورة الأفكار بشأن (أ) الأرباح المحققة والتكاليف المتكررة الناجمة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) بيان الرقابة الداخلية. وفي إطار التصدي للتحديات التي تواجه المنظمات، أنشئت مجموعتات جديدتان في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لبحث مسألتي (أ) تقديم التقارير عن المخزونات والعمر النافع للممتلكات والمنشآت والمعدات؛ (ب) قيد الإيرادات غير التبادلية.

٩٢ - ويشكل عمل مجموعات التركيز العاملة وغيره من أدوات تبادل المعلومات المواضيعية منتدى يمكن فيه للمنظمات أن تستفيد من الخبرات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتوصل إلى موقف مشترك إلى أقصى حد ممكن.

دال - إدارة التنوع المحاسبي

٩٣ - تعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمثابة أحكام تستند إلى مبادئ وتتيح قدرا من الرأي التقييمي وتنطوي على التنوع في التطبيق. ومن المحتمل أن يؤدي تطبيق المعايير على نماذج العمل المتباينة التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تباينات في السياسات المحاسبية التي تتبعها هذه المؤسسات. وقد تنشأ هذه التباينات أيضا عن اختلاف التفسيرات أو عن عدم وضوح المعايير إلى الوضوح من حيث ارتباطها بعمل المنظمات الدولية التي لا تبغي الربح. وحيث أن الاختلافات غير الناجمة عن تباين نماذج العمل أو ظروفه قد تحول دون اتسام البيانات المالية التي تصدرها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالقابلية للمقارنة، تعمل فرقة العمل على تعزيز التفاعل والمناقشة سعيا لتقليص التنوع المحاسبي إلى الحد المباح.

٩٤ - وسعيا من فرقة العمل إلى تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، حيثما أمكن ذلك، فيما يتعلق بتفسير وتطبيق المعايير، فهي تعمل جاهدة على تيسير تحليل وبلورة المعاملات المحاسبية التي تجيزها تلك المعايير على نحو أفضل. وقامت فرقة العمل، استجابة لما أبداه أعضاؤها من اهتمام، بإصدار تكليفات بإجراء جولتين من التحليلات المقارنة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٢، تناولت عدة فئات من السياسات المحاسبية المتبعة في المنظمات التي شرعت في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشجعت التعليقات الإيجابية على هاتين الجولتين على إجراء عملية تحليل مقارن أخرى ركزت على الخصوم، بما فيها المخصصات، والاستحقاقات والإيرادات المؤجَّلة، وعلى استعراض للملاحظات وغيرها من المعلومات الإضافية التي تُدرج في البيانات المالية لعشرٍ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعُرضت النتائج خلال اجتماع فرقة العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٩٥ - وسيُستأنف مشروع المقارنات في أواخر عام ٢٠١٣ حيث ستتاح عما قريب البياناتُ المالية لواحد وعشرين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما سييسر القيام بتحليل أوفى لأوجه التشابه والتباين، والأساس المنطقي لأوجه التباين تلك.

٩٦ - وأحصى الفريق المنشَأ على نطاق المنظومة أيضا السياسات المحاسبية لإحدى عشرة مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن قيد التعهدات والمعاملات المتعددة السنوات للمنظمات المنفذة الشريكة، وقام بتصنيفها إلى فئات. واستخدم هذه المواد وفدُ

فرقة العمل الذي شارك في اجتماع الفريق الفني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كما زُوِّدت بها فرقة العمل في أوائل عام ٢٠١٣.

٩٧ - وبالإضافة إلى ذلك، اقترح الفريق المنشَأ على نطاق المنظومة إعداد مذكرة موحدة تتعلق بالمعاملة المحاسبية والكشف عن بيانات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لإدراجها في البيانات المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، شملت تنقيحا يعكس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن السن الإلزامية لإنهاء الخدمة المبكر.

هاء - مسائل أخرى

٩٨ - تواصل فرقة العمل تعاونها مع الفريق التقني التابع لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل معالجة المسائل المشتركة والمتكررة المتعلقة بالتقارير المالية ومراجعة الحسابات، ورفع مستوى العلاقة والتفاعل مع مراجعي الحسابات الخارجيين على نطاق المنظومة. وحضر وفد من الفريق التقني اجتماعي فرقة العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٣. وقدم ممثل عن الفريق التقني عرضا في الاجتماع الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ شدد فيه على سعي الفريق التقني وفرقة العمل إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إصدار المنظمات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لبيانات مالية تحظى بآراء غير مشفوعة بتحفظات. وحضر أيضا وفد من فرقة العمل في اجتماع الفريق التقني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وشارك في المناقشات الجماعية بشأن قيد الإيرادات المتمثلة في التعهدات المتعددة السنوات، وترتيبات الشركاء المنفذين واستحقاقات الموظفين، وهي المسائل التي تهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأقرت فرقة العمل والفريق التقني أيضا بالتحديات الناجمة عن تغيير الموظفين في أفرقة المراجعة الخارجية للحسابات والتدابير الرامية للحد من آثارها السلبية، وأجريا مناقشة حول ذلك.

٩٩ - ويستخدم الفريق المنشَأ على نطاق المنظومة بفعالية تطبيقين متاحين على شبكة الإنترنت لتيسير الحصول إلى المعلومات السابقة والحالية وتبادل الخبرات ذات الصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومسائل ما بعد تطبيقها في منظومة الأمم المتحدة. وسيُنقل ملف البيانات إلى موقع شبكي جديد ومنقح في النصف الأول من عام ٢٠١٣، وذلك في إطار المبادرة التي ينفذها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. ويسَّر الفريق المنشَأ على نطاق المنظومة نقل المعلومات إلى الموقع الشبكي الجديد، حيث صمم محتواه ووضع دليلا للمستخدمين يستفيد منه الأعضاء في فرقة العمل والمراقبين فيها.

١٠٠ - وبناء على توصيات فرقة العمل والشبكة المعنية بشؤون المالية والميزانية، أقرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مواصلة مشروع المعايير المحاسبية الدولية على نطاق المنظومة حتى نهاية عام ٢٠١٥، على أساس نقصان في الموارد يتمثل في وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمات العامة، والاستعاضة عنها بخبراء استشاريين. وطلبت اللجنة أيضا إجراء استعراض آخر قبل نهاية عام ٢٠١٥ من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الدعم المقدم على نطاق المنظومة لمواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يقوم به فريقٌ ذو عضوية أقل عددا في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

رابعا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

١٠١ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير.

المرفق

تواريخ تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

المنظمة	تاريخ التنفيذ
برنامج الأغذية العالمي	٢٠٠٨
منظمة الطيران المدني الدولي	٢٠١٠
المنظمة البحرية الدولية	٢٠١٠
الاتحاد الدولي للاتصالات	٢٠١٠
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	٢٠١٠
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٢٠١٠
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٢٠١٠
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	٢٠١٠
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٢٠١٠
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢٠١١
الاتحاد البريدي العالمي	٢٠١١
منظمة العمل الدولية	٢٠١٢
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٠١٢
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٠١٢
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢٠١٢
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢٠١٢
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٠١٢
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٢٠١٢
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٢٠١٢
منظمة الصحة العالمية	٢٠١٢
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	٢٠١٢
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٢٠١٤
الأمانة العامة للأمم المتحدة	٢٠١٤
منظمة السياحة العالمية	٢٠١٤